

تأثير الاقتراض الخارجي لسد عجز الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق
The impact of external borrowing to bridge the federal budget deficit
of the Republic of Iraq

م. د. صدام كاطع هاشم
جامعة النهرين - كلية اقتصاديات الاعمال

المستخلص

يعد العجز الموازنة احد نتائج زيادة النفقات العامة عن ايراداتها نتيجة لضغوط الاقتصادية التي تفرضها مصلحة اقتصاديات تلك الدول من ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي في سبيل إنعاش الاقتصاد الوطني والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للنسب المتزايدة من البطالة في تلك الدول وبين ما تتطلبه معالجة أزمة الديون الحالية (الاقتراض) التي باتت تشكل العبء الكبير على الحكومات وضرورة التوجه نحو تطبيق النقشف بالإنفاق وزيادة الضرائب التي سوف تتعكس لا محالة في اضطرار تلك الدول إلى تقليص الإنفاق على الجوانب الأساسية لحياة وشعوبها لا سيما أصحاب الدخل المتوسط والدخول القليلة والفقراء كتجميد الرواتب وتقليص نفقات التعليم والرعاية الاجتماعية والحقوق النقاعدية وغيرها من النفقات العامة ذات التأثير المباشر على رفاهية تلك الشعوب.

Abstract

The deficit budget, one of the results of increased public spending for their revenues due to the economic pressures imposed by the interest of the economies of those countries from the need to increase government spending in order to revitalize the national economy and accelerate economic growth rates and provide employment to the growing levels of unemployment in those countries opportunities and what is required to address the current debt crisis (borrowing), which has become a big burden on the governments and the need to move towards the application of austerity spending and tax increases, which inevitably forced those countries will be reflected reduced spending on basic aspects of life and their peoples, particularly earners medium and enter the few and the poor such as the freezing of salaries and reduce the costs of education and social welfare and pension rights and the other with a direct impact on the welfare of the peoples of public expenditures

المقدمة Introduction

قال الله تعالى في محكم كتابه الكريم ((وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ)) (١٥٥) البقرة .

تعاني الموازنة العامة في العراق في السنوات الاخيرة عجزاً واضح بسبب حجم النفقات المتزايد والاهتمام الحكومة بجانب الامن والدفاع وشراء الاسلحة وزاده ذلك بعد عام ٢٠١٤ لمواجهة الارهاب التي احتل اكثر من محافظة في العراق وكان لابد من قيام الحكومة بدورها في استرجاع تلك المحافظات حيث سعت الى أبرام تعاقدات لشراء

اسلحه وتجهيزات عسكرية من عدة دول . أضف الى ذلك هبوط مستوى اسعار النفط الى (٣٠) دولار بعد ان كان يتجاوز (١٠٠) دولار لبرميل الواحد الذي كان السبب الجوهري في زيادة العجز الموازنة التي خطط لها لسنوات الاخيرة على اساس (٤٥) دولار لبرميل الواحد مع زيادة جانب النفقات الجارية في الموازنة على الجانب النفقات الاستثمارية حيث شكل نسبة (٧٥%) من حجم الانفاق العام والتي تشمل تعويضات الموظفين والمستلزمات السلعية والخدمية وصيانة الموجودات . كل هذه الاسباب وأكثر أدت الى قيام الحكومة الى تحرك نحو المجتمع الدولي من أجل الاقتراض لسد العجز الموازنة وهذا بدوره له اثار ايجابية وسلبية على تشريع قوانين الموازنات للسنوات القادمة والتي تطرقنا لها في بحثنا مع الاخذ بنظر الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية والحلول الممكنة من اجل تقليل العجز الموازنة الى حد المعقول والتي تساعدنا على النهوض بالواقع الحالي الى افضل حال خدمة لمجتمعنا .

مشكلة البحث **Research problem**:

أن اللجوء الى الاقتراض الخارجي لسد العجز الموازنة له تأثيرات سلبية على الموازنة العامة مالم يوظف في مجالات اكثر فائدة .

أهمية البحث **Research importance** :

تبرز أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على تأثير الاقتراض الخارجي على الواقع الاقتصادي وعلى تخطيط الموازنة العامة للسنوات القادمة وسبل الحد منها .

هدف البحث **Research aim**:

دراسة تأثير الاقتراض الخارجي على الاقتصاد العراقي وعلى تخطيط الموازنة العامة للسنوات القادمة .

فرضية البحث **Research Hypothesis**:

ان ايجاد بدائل تمويل الموازنة بعيداً عن عملية الاقتراض تؤدي الى زيادة نشاط القطاعات الاخرى المكونة للاقتصاد العراق وبالتالي تقليل عجز الموازنة .

المحور الاول : الدين العام الخارجي وتأثيراته الاقتصادية

١-١ مفهوم الدين العام **The concept of public debt**

هنالك عدة تعاريف للدين العام ومنها :

١-١-١ هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة والهيئات العامة من الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية الوطنية أو الاجنبية أو الدولية مع الالتزام برد المبلغ المقترض ودفع الفوائد طول مدة القرض وفقاً لشروطه . (ابو مصطفى ، ٢٠٠٩ : ٤٤)

١-١-٢ هو كل ديون الحكومة والتي يتطلب دفعها او دفع فوائدها وأصولها من المقترض الى المقرض في تاريخ او تواريخ في المستقبل .(قانون الادارة المالية والدين العام العراقي رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤) .

١-١-٣. هو أداة لتمويل الانفاق العام وهو دين يكتتب في سندات أفراد الجمهور أو المؤسسات المالية أو المصارف في حدود الدولة المقترضة ، أو الافراد والمؤسسات المالية والمصارف في الخارج أو الحكومات الاجنبية أو المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ، مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقاً لشروطه. (خصاونه ، ٢٠١٤ : ١٢١)
يمكن ان نعرفه بأنه مبالغ تقترضها الحكومة بصفقتها السيادية من العالم الخارجي على ان يلتزم الطرف المقترض بتسديد اصل المبلغ وفوائده وحسب الشروط العقد.

٢-١. العلاقة بين القروض العامة والموازنة العامة

The relationship between public loans and the general budget

تهدف الموازنة العامة للدولة الى تحقيق مجموعة من الاهداف على مستوى الدولة منها الرقابية ، السلوكية ، اجتماعية ، سياسية وغيرها والتي تشمل تقدير النفقات للوحدة الحكومية خلال الفترة القادمة ، وتقدير الإيرادات ومصادر التمويل المتنوعة وبالتالي تقوم الموازنة بتقييم الاداء عن طريق مقارنة الإيرادات والنفقات الفعلية مع ماتم تقديره في الموازنة السنوية وتحليل الفرق واقتراح الاجراءات التصحيحية (مشكور وآخرون ، ٢٠١٤ : ٤٣-٤٤) ومن اجراءات التصحيحية اللجوء الى الاقتراض العام (الداخلي والخارجي) لسد الفرق العجز الحاصل في الموازنة نتيجة زيادة النفقات العامة على رغم الخلاقات التي تثار بشأنها من حيث خطورة الاعتماد عليها، لما لها من مشاكل نتيجة الأعباء المتركمة على القرض وخدمته، وقد تزايدت أهمية هذا المصدر لمعظم دول العالم وخاصة النامية منها التي تعاني نقص في موارد التمويل الذاتي.

١-٣. أنواع القروض العامة Types of public loans

تصنف القروض الى عدة انواع وحسب المعيار المعتمد وهي : (العبيدي ، ٢٠١١ : ١٦٥)

١-٣-١ . حسب معيار الحرية وتنقسم الى القروض الاختيارية والقروض الاجبارية .

١-٣-٢ . حسب معيار الاقليم وتنقسم الى القروض الداخلية والقروض الخارجية.

١-٣-٣ . حسب معيار مدة القرض وتنقسم الى القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل .

لكن الصندوق النقد الدولي صنف أنواع الاقتراض بما يتلاءم مع مختلف أنواع الاحتياجات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات للدول (سواء كانت فعلية أم مرتقبة أم احتمالية ، وسواء كانت قصيرة الاجل أو متوسطة الاجل) بالإضافة الى الظروف التي تمر بها البلدان الاعضاء على اختلافها الى نوعين هما : (www.imf.com)

١-٣-٤ . الاقراض بشروط غير ميسرة .

١-٣-٥ . الاقراض بشروط ميسرة .

وفيما يلي شرح لتلك القروض :

١-٣-٤. القروض بشروط غير ميسرة

يشمل جميع القروض التي تمنح من قبل الصندوق بموجب إحدى شروط هي اتفاقات الاستعداد الائتماني (SBA) ، وخط الائتمان المرن (FCL) ، وخط الوقاية والسيولة (PLL) ، وتسهيل الصندوق الممدد (EFF) بالإضافة الى المساعدات للطوارئ عن طريق اداة التمويل السريع (RFI) لمساعدة البلدان الاعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات عاجلة. انظر الى شرح تفاصيل هذه الشروط في ملحق رقم (١) .

١-٣-٥. القروض بشروط ميسرة

يقدم هذه القروض الى البلدان منخفضة الدخل بدعم من الصندوق الأستثماني (PRGT) للنمو والحد من الفقر من اجل الوصول الى مركز اقتصادي كلي قابل للاستمرار بما يتوافق مع تحقيق النمو والحد من الفقر على اساس قوي ودائم وفق أداة المعد لهذا الغرض هي التسهيل الائتماني الممدد (ECF) ،التسهيل الاستعداد الائتماني (SCF) ، التسهيل الائتماني السريع (RCF) .

١-٤-١. الآثار الاقتصادية للاقتراض الخارجي The economic impact of foreign borrowing

١-٤-١-١. السلبية (د.طالب عبد صالح ٢٥/١٠/٢٠١٦)

١-٤-١-١-١. أن القروض الخارجية كثيراً ما تكون بمثابة آلية افتقار للدول المقترضة ، حيث إن خدمة هذه الديون (تسديد الاقساط مع الفوائد) تتحول الى نزف لثروتها وعبئاً ثقيلاً على الاجيال اللاحقة .

١-٤-١-١-٢. أن الدول المقترضة التي كانت تمنى نفسها باستخدام هذه القروض كلاً أو جزءاً في تمويل برامجها التنموية ، فشلت في تحقيق إنجازات تنموية يعتد بها سواء من جهة إقامة صناعات تصديرية التي تشكل مصدراً للحصول على النقد الاجنبي أو من جهة سد بعض احتياجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية بما يخفف العبء على ميزان المدفوعات ، وجدت نفسها عاجزة عن سداد ديونها الامر الذي جعلها تقع تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي) وإملاءاتها بخصوص إتباع سياسات وبرامج اقتصادية بعينها مثل الخصخصة ، تحرير سعر الصرف ، تحرير التجارة ، رفع الدعم عن السلع الاساسية وهو مآدى في حالة بعض الدول الى إحتقانات وتوترات إجتماعية أنعكست سلباً على الاستقرار السياسي كما في حالة مصر وتونس... الخ.

١-٤-١-١-٣. إن عجز الدول المقترضة عن سداد ديونها يدفعها للمزيد من الاقتراض أو لاعادة جدولة ديونها السابقة ، وضمن شروط تمس في أغلب الاحيان بسيادة هذه الدول ، ناهيك عن تعميق أزمة المديونية .

١-٤-١-١-٤. تنشي الفساد المالي والاداري الحكومي يؤدي الى ضياع الكثير من مبالغ الانفاق العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المنفقة بشكل لا يضمن سلامة التنفيذ ودقته.

١-٤-١-١-٥. تقاوم حالة العجز في موازين مدفوعاتها إذ أن الاموال المحولة الى الخارج لخدمة ديونها تسجل في جانب المدين من الميزان المدفوعات ، وأمام ضعف حصيلة الدولة المدينة من مقبوضات الخارجية فإن أثر مدفوعاتها إلى الخارج يصبح الغالب الامر الذي ينجم عنه عجز مستديم في ميزان مدفوعات .

١-٤-١-٦. التأثير على الاحتياطات الاجنبية يؤدي تزايد أعباء المديونية الخارجية بالاضافة الى تزايد العجز في الحساب التجاري والجاري وبالتالي عجز الميزان الكلي للمدفوعات الى قيام الحكومات باستخدام الجزء الاخير من الاحتياطات لسد أعباء الدين الخارجي . (ابو مصطفى : ٢٠٠٩ ، ٦٢)

١-٤-٢-١. الإيجابية

١-٤-٢-١-١. تضيف القرض الخارجي قوة شرائية جديدة وبذلك تكون له اثار توسعية ويساهم في تعديل ميزان المدفوعات وتحسين سعر الصرف العملة المحلية ، والقرض الخارجي أما أن يكون نقد أجنبي يستعمل في أستيراد سلع وخدمات أو يكون على شكل سلع وخدمات ومدى الاثار التوسعية يعتمد على نوع هذه السلع المستوردة فاذا كانت سلعاً استهلاكية فإنها تخفض أو تمنع من ارتفاع الاسعار واذا سلعاً إنتاجية فإنها تساهم في زيادة الانتاج ورفع مستوى الدخل القومي ومستوى الاستخدام (العبيدي ، ٢٠١١ : ١٧٣)

١-٤-٢-٢-٢. المحافظة على التوازن الاقتصادي الداخلي ومنع أختلاله ، وابعاده عن حالات التضخم وتقلبات أسعار العملات الاجنبية وتأثيراتها السلبية في الاقتصاد الوطني وبالتالي التأثير في اموال الشخص المكتتب في القرض الداخلي . (ابو مصطفى ، ٢٠٠٩ : ٤٨)

١-٤-٢-٣-١. القضاء على البطالة ورفع مستوى الدخل للطبقات ذات الدخل المحدود . تحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع عادل للأعباء المالية بين طبقات المجتمع بتوليها مشروعات مثمرة ومنتجة وطويلة الاجل .

١-٤-٢-٤-١. امتصاص القدرة الشرائية الزائدة لدى افراد المجتمع وذلك بهدف ضغط الطلب الكلي ومحاربة التضخم .

١-٥. مؤشرات عبء الدين The debt burden indicators

لايترتب على الاقتراض الخارجي أي مشكلة عند السداد اذا ماتم استخدام القروض الخارجية في تمويل مشروعات يزيد عائدها على تكلفة الاقتراض ، ولكن المشكلة تحدث غالباً عند حدوث العكس ، أي عندما لا يترتب على ذلك الاقتراض زيادة في الانتاج القومي من السلع والخدمات أو توفير بدائل للواردات ، ففي هذه الحالة تواجه الدولة صعوبات كبيرة في الوفاء بالتزامات الخارجية ، وعادة ما يتم استخدام عدة مؤشرات لتقويم عبء الدين منها : (خضير ، ٢٠٠١ : ٥١)

١-٥-١. نسبة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات

عادة إذا ما زادت تلك النسبة ٢٠٠% فان الدولة تواجه صعوبات في خدمة ديونها الخارجية وهذه النسبة ليست تحكيمياً ، فقد تقل النسبة عن ذلك وتواجه الدولة نفس الصعوبات ، يوضح مؤشر نسبة ما يستهلكه سداد أقساط وفوائد الدين الخارجي من التدفقات المالية بالعملة الصعبة في الدول المقترضة والتي تحصل عليها من حصيله ما تصدره من سلع وخدمات، وبذلك يمكن أن تقف خدمة الدين عقبة أمام الحفاظ على هذه التدفقات التي تلجأ إليها الدول مع وسائل أخرى في وقت الأزمات ويسمى هذا المؤشر معدل خدمة الدين ويحتسب وفق المعادلة الآتية

$$\text{معدل خدمة الدين} = \text{الفوائد} + \text{الاقساط} \div \text{حصيله الصادرات} \times 100$$

١-٥-٢ . نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي

يوضح مؤشر قدرة الدولة الغنية على خدمة ديونها الخارجية تكون أفضل من مثلتها الفقيرة ، فالدولة الغنية تمتلك أصولاً إنتاجية أكبر، ومن ثم يمكنها مواجهة أي صعوبات طارئة قد تواجهها وذلك عكس الدولة ذات الناتج القومي الصغير .

١-٥-٣ . ارتفاع نسبة ماتستزفه مدفوعات الفائدة من حصيله الصادرات السلعية والخدمية ، أن ارتفاع معدلات الدين ومدفوعات الفائدة الى الصادرات إنما يعني أن القدرة على الاستيراد أصبحت أكثر تأثراً بالتقلبات في اسعار الصادرات ، كما أدت الحصه المتزايدة للفوائد المتغيرة المتصلة بالديون الى ربط فاتورة الواردات بصورة مباشرة بتذبذبات المعدلات الدولية للفائدة .

١-٦ . الحلول الممكنة لتقليل تأثيرات القرض الخارجي على الاقتصاد

Possible solutions to reduce the external effects on the economy of the loan

من أجل تخفيف العبء الاقتصادي للقروض العامة نتيجة لعجز الموازنة العامة للدولة هنالك مجموعة من الحلول وهي :

١-٦-١ . تبديل القرض : هو إحلال دين جديد بفائدة منخفضة محل دين قديم ذي فائدة مرتفعة ، فإذا كانت الدولة مدينة بقرض تدفع عنه فائدة سنوية قدرها ٤% ، ثم أنخفض سعر الفائدة في السوق بحيث أصبح في إمكان الدولة أن تعقد قرصاً جديداً بفائدة قدرها ٣% فقط فإن الدولة تعقد قرصاً بالفائدة المنخفضة ، وتستخدم ما تحصل عليه من أموال في سداد القرض الأول ، وبهذا يحل القرض الجديد ذو فائدة ٣% محل القديم ذي الفائدة ٤% . (مراد ، ١٩٥٩ : ٢٥٦) ، هنالك عدة طرق اخرى لمبادلة الديون هي إعادة شراء الديون ، مبادلة الدين مقابل أحد مشروعات التنمية الخ.

١-٦-٢ . إعادة الجدولة : هو شكل أضييق من إعادة تنظيم الدين ، والذي بموجبه يتم بموجبه يتم الاتفاق على السداد جزء محدود من المدفوعات سواء كانت للفائدة أو القسط المستحق في تاريخ محدد ولا ينطبق ذلك على سائر جدول السداد للمستحقات الباقية مثلاً على ذلك عمليات نادي باريس الذي يجنب الدولة المدينة تكاليف عدم الوفاء بالدين وتغطية على فشل تلك الدولة في ايجاد بديل لتخفيف عبء الدين بخلاف إعادة الجدولة إضافة الى ذلك ما يحقق من مكاسب للدول الدائنة منها مصالح سياسية ، مكاسب تجارية ، تجنب تكاليف فرض العقوبات على الدول المدينة. (خضير ، ٢٠٠١ : ١٠١-١١٠)

١-٦-٣ . زيادة الاستثمارات الاجنبية والتي يعتبر مصدر لتمويل عملية التنمية والحصول على التكنولوجيا الحديثة ، والمهارات التنظيمية والادارية والتسويقية ، والعراق يوم يحتاج الى الاستثمارات بجميع أشكالها أكثر من أي وقت مضى ، نظراً للتدمير الذي أصاب المقومات الاساسية والبنية التحتية من جراء الحروب والاحتلال ، الامر الذي يلزمه الى الانفتاح على الاستثمار الخارجي ، من أجل المساهمة بإعادة بناء العراق وتنمية اقتصاده

لاسيما بعد التحولات الكبيرة في عملية ادارة الاقتصاد و صدور قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 الذي يعد خطوة هامة في تشجيع الاستثمارات الخارجية ، لان طبيعة الاقتصاد العراقي تحتم عليه العمل على جذب رؤوس الاموال الاجنبية لاعادة الاعمار وتوظيفها لبناء قطاعات الاقتصاد المختلفة للنهوض بعملية التنمية (فرحان ، ٢٠١٣ : ١٠٧) .

٤-٦-١. إنشاء صندوق السيادي الغاطس وضمانات الدفع الاجل

تعد الصناديق الغاطسة في المالية الحديثة وسيلة تُمكن الدول بموجبها وضع جانب من المال وتجميعه بمرور الوقت لاطفاء ديونها ، اي هي اموال او نقود مودعة تستخدم عند الحاجة لاطفاء دين او انها نقود تودع جانباً لإحلال كلفة المعدلات الرأسمالية عند اندثارها بما فيها الاندثار الفني او التكنولوجي . وتُمكن الصناديق الغاطسة الدول من ان تعيد شراء ديونها او سندات المصدر كلاً او جزءاً بأسعارها السائدة او بأسعار تفضيلية .

قد يُقدم قطاع المقاولات الاجنبية عرض تمويل مقاولاته عن طريق الدفع الآجل المشروط او المربوط بتنفيذ المقاوله عبر حلقة تكاملية تمثل (كلفة تمويل غير امتيازي او شبه امتيازي اي قليل او منخفض الفائدة شريطة تنفيذها من الشركات المقاوله المؤتلفة مع جهة التمويل) حيث يوفر الانموذج الاخير والفورات أو ارباح غير منظورة للجهات المنفذة او الممولة ربما تكون اقل كلفة من الخيار الاول في حالة ضعف الضمانات وعند توافر ضمانات سائلة كافية فإنه سيكون الخيار الاقل كلفة حقاً . (www.cbi.iq.com)

٧-١. الدين العام الخارجي للدول العربية External public debt to Arab countries

رغم الاثار السلبية التي تركتها مشكلة المديونية الخارجية على اقتصاديات الدول النامية خلال حقبة ثمانينات القرن الماضي ، اضافة الى بروزها مرة أخرى في الدول المتقدمة ، الا ان حاجة الدول النامية للتمويل الخارجي بسبب وجود فجوة الموارد المحلية وهي الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار المطلوب لتحقيق الوصول الى معدل النمو المستهدف وبين معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة ، يدفعها الى مزيد من الاستدانة ، وهو مايفسر ارتفاع ديون الدول النامية .

وقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة طفيفة بلغت (٠,٧) في عام ٢٠١٤ ، بعد أن سجل ارتفاعاً كبيراً في عام ٢٠١٣ بلغت نسبته (١٣,٣) ، وقد ازدادت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة من حوالي (٢٠٥,٤) مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٣ الى نحو (٢٠٦,٨) مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٤ ، وتعود الزيادة في المديونية الى لجوء بعض الدول المقترضة الى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي ، والى تغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الامريكي وحسب ما مبين في جدول أدناه. (صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٥)

جدول رقم (١)

الدين العام الخارجي القائم في الدول العربية المقترضة عامي (٢٠١٤-٢٠١٣) (مليون دولار)

الدولة	2013	2014
الاردن	10,189	11,310
تونس	26,210	28,940
الجزائر	3,396	3,010
جيبوتي	705	885
السودان	44,379	43,677
عمان	3,865	3,926
جزر القمر	100	120
لبنان	30,528	32,977
مصر	45,752	41,324
المغرب	28,801	30,715
موريتانيا	4,270	3,406
اليمن	7,246	6,489
المجموع	205,441	206,779

المصدر : صندوق النقد العربي / التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥

وقد أثرت جملة من العوامل على أوضاع المديونية العامة الخارجية في معظم الدول العربية المقترضة في عام ٢٠١٤ فقد استمرت تداعيات التحولات السياسية في بعض الدول العربية تلقي بظلالها على الأوضاع الاقتصادية من الدول العربية المقترضة ، الامر الذي انعكس سلباً على أداء المالية العامة فيها

وبقيت الدول المقترضة تُعاني من عجز كبير في الموازنة العامة مما اضطرها للجوء الى الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل هذا العجز ، وقد شكل بقاء أسعار النفط العالمية ضمن مستويات مرتفعة عبئاً على الدول العربية المقترضة المستوردة للنفط لتحمل هذه الدول كلفة كبيرة لدعم أسعار المشتقات النفطية وتغطية كلفة المستوردات النفطية الامر الذي أدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي .

وتأثرت قيمة المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة بالتغيرات في سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الاخرى ، فقد ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الين الياباني واليورو والجنية الاسترليني في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بنهاية عام ٢٠١٣ ، الامر الذي أدى الى انخفاض قيمة المديونية بهذه العملات عند تقييمها بالدولار الأمريكي ، ونجم عن التطورات في أسعار الصرف تراجع قيمة المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة المقيمة بالدولار الأمريكي طبقاً لحصة العملات المختلفة المكونة لهذه المديونية .

المحور الثاني : هيكل الدين العام الخارجي العراقي

Iraq's external public debt structure

١-٢. الدين العام الحكومي الخارجي للعراق المتوقع للسنوات (٢٠٢١-٢٠١٦)

(General government external debt of Iraq is expected for the years (2016-2021)

قدر صندوق النقد الدولي حجم الدين الحكومي الخارجي للعراق للسنوات الخمسة القادمة وكذلك نسبته الى الدين العام الخارجي والنتاج المحلي وحسب جدول أدناه .

جدول رقم (٢)

حجم الدين الحكومي الخارجي للسنوات (٢٠٢٠-٢٠١٦) المبالغ بالمليار دولار

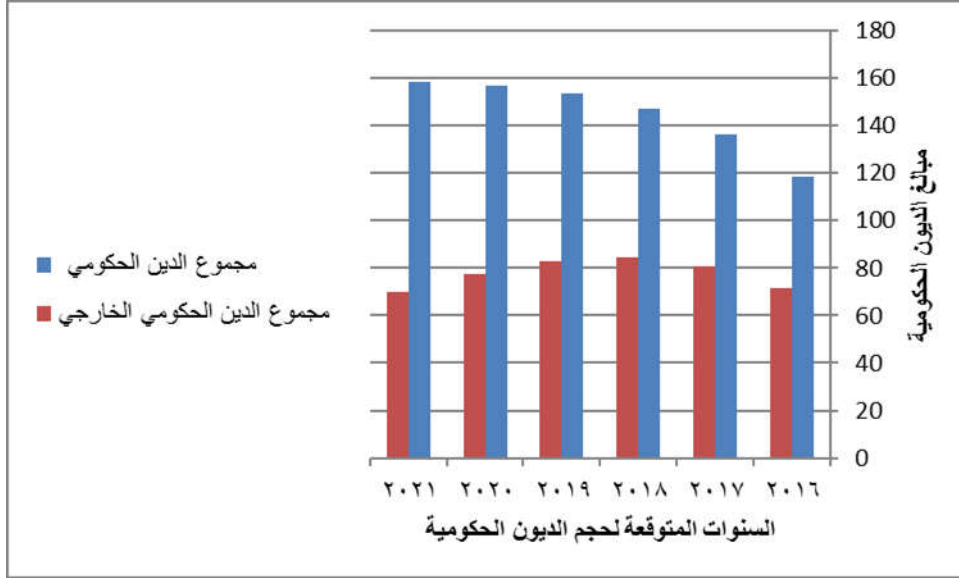
التفاصيل	2021	2020	2019	2018	2017	2016
مجموع الدين الحكومي (الخارجي والداخلي)	158.4	157.1	153.5	146.9	136.5	118.5
مجموع الدين الحكومي الخارجي	70.1	77.6	82.7	84.6	80.7	71.6
نسبة الدين الحكومي الخارجي من اجمالي الناتج المحلي	33.1	39.2	44.8	49.1	49.6	47.7

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

يبين الجدول اعلاه ان متوسط حجم الدين الحكومي الخارجي هو (٧٧,٨) مليار دولار حيث يشكل المبلغ اعلاه نسبة (٤٩%) من اجمالي الدين الحكومي البالغ (١٥٨,٤) مليار دولار وهي نسبة كبيرة ويثقل كاهل الموازنة العامة وكما هو واضح السنوات الخمسة القادمة لم تشير الى تحسن في الادارة الدين العام وعدم وجود معالجات حقيقية من اجل تقليل الاعتماد على القروض الخارجية في سد عجز الموازنة ومن جانب اخر عدم جدية الحكومة في تعظيم الإيرادات الغير النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للموارد الدولة ، اضافة الى ذلك تراوح نسبة الدين الحكومي الخارجي الى اجمالي الناتج المحلي بين (٣٣% - ٤٩%) وايضا تمثل نسبة كبيرة مما يجعل اختلال في ميزان المدفوعات وبالتالي تزيد فجوة بين الناتج المحلي الاجمالي مع الدخل القومي الاجمالي وهذه الفجوة تتسع مع مرور الزمن مما يشكل ضغط كبير على نسبة الاستهلاك الفرد الواحد مما يجعلنا بحاجة الى سد الفجوة بالاقتراض من الخارج والداخل وربما تتعرض الدولة الى ازمات مالية حادة مثل ما حصل في يونان سنة ٢٠٠٩. وكما هو الواضح في الرسم التوضيحي في أدناه الذي يبين فيه الحجم الدين الحكومي الخارجي ومدى اتساعه خلال السنوات (٢٠٢١-٢٠١٦)

شكل رقم (1)

حجم الدين العام الحكومي الخارجي المتوقع للسنوات (2016-2021)



المصدر : : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

يبين المخطط اعلاه ارتفاع الخط البياني للاجمالي الديون الحكومية ليصل في سنة 2020 (158) مليار دولار بمقارنة مع سنة 2016 البالغ (118) مليار دولار بنسبة زيادة تقدر (34%) وهذا دليل زيادة اعتماد الحكومة على الدين العام في حل جميع الازمات التي تتعرض لها دون وجود حلول ممكنة وتقليل حجم هذه الديون مما يجعل نسب كبيرة من موازنات السنوات القادمة لسد هذه الديون بمقابل الاحتياجات التنموية المستدامة التي لا بد من تغطيتها من اجل خلق توازن اقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود .

٢-٢ . الدين العام الخارجي في العراق للسنوات (2010-2016)

(External public debt in Iraq for the years (2010-2016)

يرتبط الدين العام بعلاقة طردية بعجز الموازنة العامة الاتحادية التي هي نتيجة عن عدم وجود تخطيط سليم للموازنة العامة الاتحادية طيلة السنوات المنصرمة فضلاً عن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة وتوجه العام نحو الانفاق بشكل كبير لسد الاحتياجات الضرورية للحكومة وخاصة الانفاق العسكري نتيجة للتحديات التي واجهها العراق من اعمال الارهابية الذي بات يهدد الكثير من محافظات العراق مع انخفاض الحاد بأسعار النفط العالمي ليصل في سنة 2016 نحو 30 دولار للبرميل الواحد بعد ان كان 90 دولار للبرميل الواحد في السنوات السابقة .

٢-٣. تصنيف الدين العام الخارجي الحكومي

Classification of the external public debt of government

صنف الدين العام الخارجي العراقي الى ثلاث اصناف وهي :

٢-٣-١. ديون نادي باريس.

٢-٣-٢. ديون دول خارج نادي باريس .

٢-٣-٣. ديون معلقة .

وتشمل ديون العراق منذ النظام السابق لغاية سنة ٢٠١٥ وأضيف الى ذلك ديون لم تحسم لغاية الان ولم تصنف ضمن الديون الثلاثة وهي ديون السعودية والكويت ومع استمرار التباحث مع الجهات المعنية بين طرفين لإيجاد سبل حل هذه الديون ، حيث بلغت مجموع الديون من ضمنها ديون السعودية والكويت مبلغ (٤٤,٦٣٨,٨٧٠) ألف دولار وكما مبين تفصيلها في جدول أدناه .

جدول رقم (٣)

حجم الدين العام الخارجي للفترة (ما قبل ٢٠٠٣ - ٢٠١٥) بالمبالغ بآلاف دولار

التفاصيل	المبالغ
دول نادي باريس	6,601,730
دول خارج نادي باريس	2,211,740
الديون المعلقة	13,235,400
السعودية	15,775,000
الكويت	6,815,000
المجموع	44,638,870

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

بلغ أصل ديون نادي باريس (٥١٦٤٥٨٩٠) ألف دولار وتشمل الديون الدول (استراليا ، النمسا، بلجيكا ، كندا، الدنمارك، فنلندا ، فرنسا، المانيا ، ايطاليا ، اليابان ، كوريا ، هولندا ، روسيا ، اسبانيا ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة) ، حيث خفضت تلك الديون بنسبة (٨٠%) حسب الاتفاقيات الثنائية فيما عدا الولايات المتحدة الامريكية حيث تنازلت ان كامل ديونها البالغه (٤١٠٨٩٤٤) ألف دولار اما الباقي يسدد العراق اقساط الديون بمعدل قسطين في السنة في (١/١ - ٧/١) بمبلغ (٣٠٩٥٦٥) ألف دولار القسط الواحد .

واما اصل ديون دول خارج نادي باريس (١٧٨٩٤٥٤١) ألف دولار وتشمل الدول (اندونيسيا ، الجيك ، هنكاريما ، ماليزيا ، مالطا ، رومانيا، جنوب افريقيا ، قبرص ، السلوفاك ، الصين ، بلغاريا ، صربيا ، اليونان) ، حيث خفضت وحسب الاتفاقية الثنائية بنسب تتراوح (٨٠% - ٨٩%) وتنازلت بعض الدول عن ديونها بشكل كامل وهي (مالطا ، قبرص ، السلوفاك) حيث والتي كانت مجموع ديونها (١٩٤٢٨٨) ألف دولار ، اما الباقي يسدد العراق اقساط الديون بمعدل قسطين في السنة في (١/١ - ٧/١) بمبلغ (٨٣٤٢٢) ألف دولار .

والديون المعلقة تشمل الدول (البرازيل ، باكستان ، بولندا ، ليبيا ، ماليزيا، الهند ، بنغلادش) والتي تتعلق بديون الحكومات السابقة قبل ٢٠٠٣ .

قدر نصيب الفرد من اجمالي الدين الخارجي هو (١٢٧٥) دولار تقريباً على أساس نسبة السكان ٢٠١٤ هو ٣٥٠٠٠٠٠٠ نسمة .

٢-٤ . العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة وحجم الدين العام الخارجي

The relationship between public revenues and expenditures and the size of the external public debt

من الواضح ان من الاسباب التي تدفع الحكومة الى الاقتراض الخارجي هو العجز في الموازنة العامة نتيجة لزيادة حجم النفقات العامة عن الإيرادات العامة وهذا يقودنا الى تسال اوجه التصرف بالنفقات العامة وماهي طبيعتها ومدى تحقيقها للفوائد مستقبلية أضف الى ذلك طبيعة الإيرادات مدى ودرجة تنوع الإيرادات وماهي اجراءات الدولة بصدد زيادة حجم الإيرادات من أجل تقليل العجز .

للإجابة عن هذه التساؤلات لابد من عرض حجم النفقات والإيرادات العامة وكذلك العجز والنسب المئوية للنفقات الجارية الى حجم النفقات العامة ونسب الإيرادات النفطية الى حجم الإيرادات العامة للسنوات (٢٠١٦-٢٠٠٣) كما مبين في جدول أدناه .

جدول رقم (٤)

النفقات والإيرادات العامة للسنوات (٢٠١٦-٢٠٠٣) (مليون دينار)

السنة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	النفقات العامة	نسبة النفقات الجارية الى النفقات اجمالي	ايرادات النفطية	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية الى اجمالي الإيرادات	العجز / الفائض
	1	2	3=2+1	4=1÷3	5	6	5÷6	7=6-3
2003	241,188	310,545	551,733	44	411,415	1,269,744	32	718,011
2004	14,392,888	5,752,212	20,145,100	71	21,263,000	21,729,100	98	1,584,000
2005	28,431,168	7,550,000	35,981,168	79	25,623,000	28,958,608	88	7,022,560-
2006	41,691,161	9,272,000	50,963,161	82	42,106,300	45,392,304	93	5,570,857-
2007	39,062,163	12,665,305	51,727,468	76	39,091,500	42,064,530	93	9,662,938-
2008	61,348,816	25,335,015	86,683,831	71	72,893,228	80,476,109	91	6,207,722-
2009	54,148,081	15,017,442	69,165,523	78	43,070,000	50,408,215	85	18,757,308-
2010	60,980,694	23,676,773	84,657,467	72	56,050,313	61,735,312	91	22,922,155-
2011	66,596,473	30,066,293	96,662,766	69	76,184,130	80,934,790	94	15,727,976-
2012	79,945,033	37,177,897	117,122,930	68	94,139,500	102,326,898	92	14,796,032-
2013	83,316,006	55,108,602	138,424,608	60	116,363,805	119,296,663	98	19,127,945-
2014	-	-	-	-	-	-	-	-
2015	78,248,392	41,214,037	119,462,429	66	78,649,032	94,048,364	84	25,414,065-
2016	80,149,411	25,746,311	105,895,722	76	69,773,400	81,700,803	85	24,194,919-
المجموع	688,551,474	288,892,432	977,443,906	70	735,618,623	810,341,440	91	167,102,466

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على قوانين الموازنات السنوية المنشورة بالوقائع العراقية .

من خلال الجدول اعلاه يتضح اوجه تأثير القروض على مايل

٢-٤-١ . النفقات Expenditures

تباين معدلات التضخم بين الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي خلال هذه السنوات (٢٠١١-٢٠٠٣) حيث تراوح بين (١٨,٢%) لقطاع التعدين والمقالع و (١١,٢%) للزراعة و (٨,٢%) للصناعة التحويلية و(١٧,٧%) لملكية دور السكن و ٢٨,٤% لخدمات الحكومة العامة وبلغ التضخم السنوي (١٥,٢%) للناتج الاجمالي. أنظر الى ملحق رقم (٢) أضف الى ذلك زيادة مستوى اسعار النفط أثر ذلك بتوسع الحكومة في تقديم الخدمات الى المواطنين ، مع ارتفاع دخول الموظفين من خلال تنفيذ قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام

رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ على رغم من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ٢٠١٤ (٦,٢) الف دولار بعد أن كانت (٤,٤) الف دولار سنة ٢٠٠٥ مع تضخم في الهيكل الدولة من استحداث هيئات مستقلة وبعض الوزارات وبتالي ارتفاع عدد موظفي الدولة الى (٢٩٠٥٢٢٦) موظف في سنة ٢٠١٦ مقارنة مع سنة ٢٠٠٦ (١٩١٢٦٠٥) موظف بنسبة زيادة (٣٤%). أن هذه الزيادة المستمرة في النفقات العامة ليس بجديد في العالم حيث سميت هذه الظاهرة بقانون فاجنر نسبة الى العالم الالاماني (فاجنر ولذا) حيث توصل الى تلك النتيجة من خلال دراسته لتطور النفقات العامة عبر سلسلة زمنية طويلة لمجموعة من الدول الاوربية خلال القرن التاسع عشر حيث قال (إن المقارنات الشاملة بين الدول المختلفة والعصور المختلفة أثبتت أن الامم السائرة قدماً في سبيل الحضارة ، وهي وحدها يهمنها أمرها يزداد نشاط حكوماتها المركزية والمحلية ازدياداً مطرداً يصاحبه ازدياد إنفاقها الحكومي) وهناك عدة اسباب لهذه الظاهرة من الظاهرية والتي تشمل تدهور قيمة النقود ، اختلاف طرق المحاسبة المالية ، النمو السكاني ،الاسباب الحقيقية منها الاقتصادية والاجتماعية والادارية والمالية والسياسية .

مما يتطلب دراسة جدوى هذه النفقات و امكانية تخفيضها لذى نوصي بالاتي :

٢-٤-١-١. اعادة هيكلية المؤسسات الحكومية بما يخدم السياسة الاقتصادية .

٢-٤-١-٢. مشاركة القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الحكومية .

٢-٤-١-٣. اعتماد اساليب حديثة في تقدير النفقات الجارية .

٢-٤-٢. الإيرادات Revenues

أن حجم الإيرادات العامة اخذت بتزايد لتصل في سنة ٢٠١٦ الى (٨١,٧٠٠,٨٠٣) مليون دينار بعد أن كانت في سنة ٢٠٠٤ مبلغ (٢١٧٢٩١٠٠) مليون دينار بنسبة زيادة (٣,٦%) حيث تشكل الإيرادات النفطية نسبة (٩١%) من اجمالي الإيرادات العامة التي تشمل (الإيرادات النفطية والثروات المعدنية ، الضرائب على الدخول والثروات ، الضرائب السلعية ورسوم الأنتاج ، الرسوم ، حصة الموازنة من ارباح القطاع العام ، الإيرادات الرأسمالية ، إيرادات اخرى) .

مما يعني أن تخطيط للإيرادات الدولة يعتمد على كمية الانتاج النفطي وعلى سعر البرميل النفط الواحد من جانب آخر وجود ضعف من قبل الحكومة في تحصيل إيرادات من القطاعات الاقتصادية الاخرى مع وجود عدة تشريعات قانونية مثلاً (قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته ، قانون التعرفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ وتعديلاته.... الخ) ، رغم هذا فأن حجم إيرادات العامة لم تواكب الزيادة الحاصلة بجانب النفقات العام

٢-٤-٣. العجز Deficit

بين الجدول أعلاه أن العجز المخطط للموازنة للسنوات قيد الدراسة مبالغ (١٦٧,١٠٢,٤٦٦) مليون دينار الذي يشكل نسبة (١٧%) من حجم النفقات العامة ، حيث اخذ بتزايد ففي سنة ٢٠٠٥ بلغ العجز المخطط (٥,٥٧٠,٨٥٧) مليون دينار عن سنة ٢٠١٥ الذي بلغ (٢٥,٤١٤,٠٦٥) مليون دينار بزيادة قدرها (٧٨%) يعود ذلك الى عدت أسباب أهمها : انخفاض ملحوظ باسعار النفط من (١٠٦) دولار لبرميل الواحد سنة ٢٠١٢ الى (٤٥) دولار سنة ٢٠١٦ مع تزايد الانتاج النفطي ليصل في سنة ٢٠١٦ الى (٣٦٠٠٠٠٠) برميل نفط وحسب هو الموضح في جدول أدناه أضف الى ذلك تزايد النفقات العامة بمعدلات أكثر من الإيرادات حيث بلغت نسبة زيادة النفقات الجارية (٨٢%) بين سنة ٢٠٠٤ وسنة ٢٠١٣ .

و غالباً ماتم تسديد العجز المخطط من المصادر الاتية

- ١-٣-٤-٢. ارصدة حسابات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لدى المصارف الحكومية
- ٢-٣-٤-٢. قرض البنك الاسلامي للتنمية .
- ٣-٣-٤-٢. اصدار سندات خارجية .
- ٤-٣-٤-٢. قرض الوكالة اليابانية للتعاون الدولي .
- ٥-٣-٤-٢. اصدار سندات وحالات الخزينة الى المصارف الحكومية وتخضم لدى البنك المركزي العراقي .
- ٦-٣-٤-٢. اصدار حولات خزينة وقروض من المصارف التجارية .
- ٧-٣-٤-٢. قرض من البنك الدولي .
- ٨-٣-٤-٢. حقوق السحب الخاص ب SDR.
- ٩-٣-٤-٢. صندوق تنمية العراق DFI.

٢-٥ مؤشرات عبء الدين The debt burden indicators

١-٥-٢ نسبة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات

بلغ إجمالي الصادرات للنفط الخام والمنتجات النفطية والمواد السلعية الأخرى (٥٧,٦) تريليون دينار لسنة ٢٠١٥ بما يعادل حوالي (٤٩,٤) مليار دولار أمريكي بنسبة انخفاض مقدارها (٤١,٥) عن سنة ٢٠١٤ حيث بلغ (٩٨,٥) تريليون دينار بما يعادل (٨٤,٥) مليار دولار أمريكي، وبمعدل نمو مركب مقداره (١٢,٣ - %) عن سنة ٢٠١١

جدول رقم (٥)

مؤشرات عب الدين لسنة ٢٠١٥ (مليون دولار)

أجمالي الدين الخارجي الحكومي	الصادرات من السلع والخدمات	نسبة الدين الى حجم الصادرات
44.638	43.442	102%

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات البنك المركزي العراق / النشرة الاحصائية السنوية ٢٠١٥
يوضح مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي الى إجمالي صادرات السلع والخدمات ما يستهلكه سداد أقساط وفوائد الدين الخارجي من التدفقات المالية الصعبة والتي تحصل عليها ماتصدره من سلع وخدمات ، وبذلك من الواضح أن نسبة (102%) دليل الى أن خدمة الدين عقبة أمام الحفاظ على التدفقات التي تلجاء إليها الدولة .

٢-٥-٢ نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي

شهد الاقتصاد العراقي العديد من التحديات السياسية والاقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي ، اذ ان التطورات الاخيرة المتمثلة في الاوضاع السياسية غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الامني والعمليات العسكرية الجارية ضد المجاميع الارهابية (داعش) التي تواجدت في عدد من المحافظات العراقية ، ادت الى تدمير وتخريب البنى التحتية لهذه المناطق لاسيما في ظل وجود بعض الحقول النفطية الهامة فيها ، الى جانب الهبوط السريع في اسعار النفط العالمية منذ منتصف العام ٢٠١٤ والتي ادت الى انخفاض عوائد الصادرات النفطية لاعتماد الاقتصاد العراقي على ايراداته المتحققة منه ، وعدم تنوع مصادر الدخل ، مما ادى الى تراجع

مستويات نمو الاقتصاد الوطني مما تطلب الى زيادة الاقتراض الخارجي حيث شكل نسبة (27%) من الناتج المحلي الاجمالي وكما هو واضح في جدول أدناه.

جدول رقم (٦)

نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي سنة ٢٠١٥ (مليون دولار)

أجمالي الدين الخارجي الحكومي	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي
44.638	164.421	27%

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات وزارة التخطيط / مديرية الحسابات القومية

بلغ الناتج المحلي الإجمالي (١٩١,٧) تريليون دينار بالأسعار الجارية لسنة ٢٠١٥ بعد أن كان (٢٥٨,٩) تريليون دينار سنة ٢٠١٤ وبذلك يكون قد أنخفض بنسبة (26%) ، مما يجدر الإشارة إلى ان كمية النفط الخام المنتج ارتفعت من (١١٣٥,٣) مليون برميل سنة ٢٠١٤ الى (١٢٧٩,٠) مليون دينار برميل سنة ٢٠١٥ بمعدل زيادة مقدارها (١٢,٧) %، بينما شهد معدل سعر برميل النفط انخفاضاً خلال هذه المدة حيث إنخفض من (٩١,٦) دولار للبرميل الى (٤٤,٧) دولار للبرميل لسنتي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي أي بمعدل انخفاض مقداره (٥١,٢) % وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لنشاط النفط الخام لسنة ٢٠١٥ مقارنةً بسنة ٢٠١٤ حيث أنخفض ناتج النفط من (١١٦,٩) تريليون سنة ٢٠١٤ إلى (٦١,٦) تريليون دينار سنة ٢٠١٥ أي بنسبة انخفاض مقدارها (٤٧,٣%) وبالتالي أنخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ٢٠١٥ مقارنةً بسنة ٢٠١٤ . بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس (١٦٩,٦) (٢٠٠٧) تريليون دينار لسنة ٢٠١٥ بعد أن كان (١٧٣,٩) تريليون دينار سنة ٢٠١٤ أي إن أنخفض بنسبة (٢,٤) % ، أما ناتج الأنشطة غير النفطية فقد أنخفض سنة ٢٠١٥ بنسبة (١٨,٩%) عن سنة ٢٠١٤ . بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٥,٢) مليون دينار سنة ٢٠١٥ مقابل (٧,٢) مليون دينار سنة ٢٠١٤

حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٤,٤) ألف دولار سنة ٢٠١٥ مقابل (٦,٢) ألف دولار سنة ٢٠١٤ . (انظر ملحق رقم ٢) وإذا ما اخذنا أجمالي مديونية العراق التي بلغت (44.638) مليون دولار منذ فترة ما قبل ٢٠٠٣ الى سنة ٢٠١٥ ، الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٥ الذي بلغ (164.641) مليون دولار بالأسعار الجارية ، لتكون نسبة هذا المؤشر (27%) ، أن هذا الدين المتراكم من جراء الحروب والأزمات وما تحمله من فوائد خدمة الدين مع الاقساط الدين هي الاقل مما يعني قوة الاقتصاد على تحمل اعباء هذه الديون ، ولكنها تشكل عبء على كاهل الاقتصاد من خلال سداد هذه الديون ، والتي لو استغلت في بناء البنية التحتية لكان لها دور كبير في النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢-٥-٣. مؤشر نسب الاحتياطيات من العملات الاجنبية الى الدين الخارجي

يعد مستوى الاحتياطيات الاجنبية من العوامل المحددة لثقة الدائنين ، كما أنها توفر مناخ من الاطمئنان للمستثمرين الاجانب في جدوى الاستثمار في هذه الدول ، تقيس هذه النسبة قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية ، وعدم الوفاء بهذه الالتزامات يعني أن الدولة تعاني من نقص في السيولة الدولية من العملة الاجنبية مما يؤدي الى هروب رؤوس الاموال .

جدول رقم (٧)

الاحتياطي العملة الاجنبية للبنك المركزي لعراقي ونسبته الى الدين العام الخارجي سنة ٢٠١٥ (مليون دولار)

الاحتياطي العملة الاجنبية	الدين العام الخارجي	نسبة الاحتياطي الى الدين
50,927	44.638	87.6

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي / تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراق لسنة ٢٠١٥ .

على الرغم من تراجع رصيد الاحتياطيات الاجنبية نهاية عام 2015 بنسبة (17.9%) ليلبغ (63.5) ترليون دينار مقارنة بالرصيد البالغ (77.4) ترليون دينار نهاية العام 2014 ، اي انخفاض مقداره (13.9) ترليون دينار ومشكلاً مانسبته (33.1%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية و (48.8%) من الناتج المحلي باستثناء القيمة المضافة لنشاط قطاع النفط الخام ، الا أن رصيده لايزال ضمن الحدود الامنه ، اذ انه يغطي (16.7) شهر استيرادياً . اذ اعتمد البنك المركزي العراقي اسلوب التنوع في ادارة الاحتياطيات الاجنبية وفقاً لمعايير الضمان والسيولة والربحية وبما يؤمن الحماية لها ، ويتضمن الاحتياطي الاجنبي سلة من العملات والودائع والسندات المالية لدى البنوك الاجنبية حيث بلغت نسبة مساهمة الدولار الامريكي (61%) من مجموع الاحتياطيات يليها اليورو بنسبة (26.6%) ، الباون الاسترليني (12%) والدولار الاسترالي بنسبة (0.4) من مجموع الاحتياطي . وجاء الانخفاض في اجمالي الاحتياطيات الاجنبية لهذا البنك كمحصلة لانخفاض جميع الفئات المكونة لها كالذهب والسندات والودائع بالعملات الاجنبية ، حيث يلاحظ من الجدول أدناه انخفاض فقرة رصيد النقد الاجنبي في خزائن البنك بنسبة ملحوظة جداً بلغت (65.2%) عن عام 2014 مسجلاً مبلغ قدره (2120) مليار دينار اضافة الى انخفاض الارصدة في البنوك الاجنبية ونيويورك بنسبة (12.6%) لتسجل مامقداره (57760) مليار دينار بعد أن كان (66104) مليار دينار نهاية 2014 بنسبة مساهمة بلغت (91%) من اجمالي الاحتياطيات الاجنبية ويعزى الانخفاض في كلا الفئتين الى الفجوة مابين مبيعات البنك المركزي من الدولار عبر نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية والبالغة (44.33) مليار دولار والمشتريات من الدولار من وزارة المالية البالغة (32.5) مليار دولار ، فيما سجل رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج بنسبة (-10.2%) كما موضح في جدول أدناه

جدول رقم (٨)

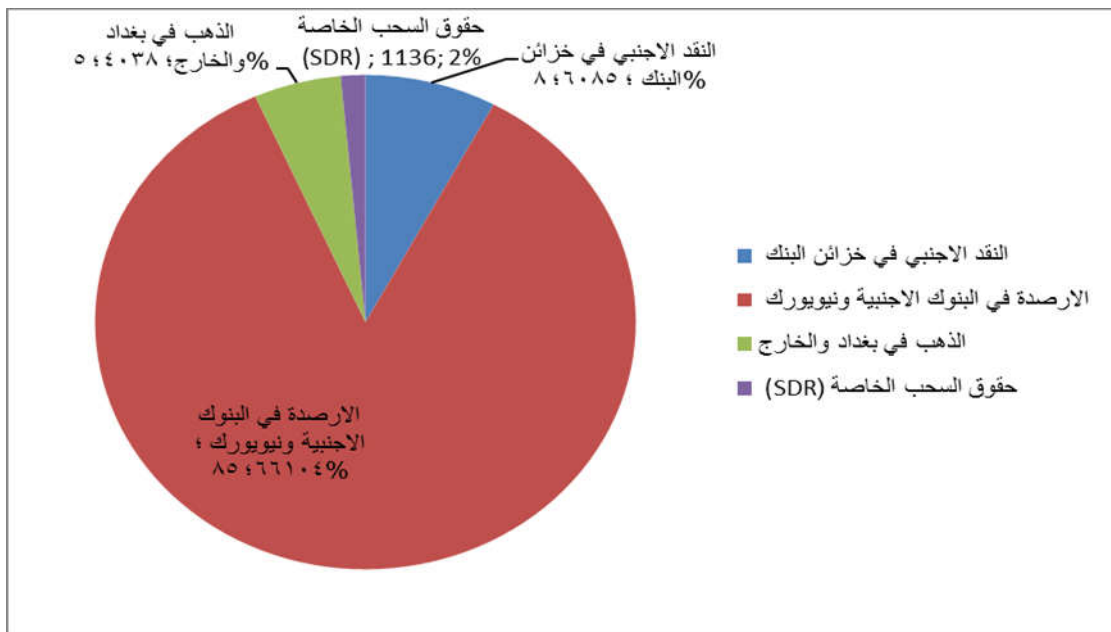
الاحتياطيات الاجنبية نهاية عامي (2015-2014) مليار دينار

التفاصيل	2014	2015
النقد الاجنبي في خزائن البنك	6085	2120
الارصدة في البنوك الاجنبية ونيويورك	66104	57760
الذهب في بغداد والخارج	4038	3626
حقوق السحب الخاصة (SDR)	1136	
المجموع	77363	63506

المصدر : البنك المركزي العراقي / تقرير السياسة النقدية لعام ٢٠١٥

شكل رقم (٢)

الاحتياطات الاجنبية نهاية عامي (2015-2014) مليار دينار



المصدر : من أعداد الباحث

ان النسبة المشار اليها في جدول كبيراً جداً وقلقة جداً ، مما لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد العراقي من خلال عدم استطاعته جلب رؤوس الاموال للاستثمار في العراق ، على رغم ان حجم الدين العام الخارجي يمتد للسنوات طويلة فاذا جزئنا حجم هذا الدين نرى أن العراق يسدد اقساط الديون بمعدل قسطين في السنة في (1/1 - 7/1) بمبلغ (83422) الف دولار لكل قسط.

المحور الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

3-1. الاستنتاجات

3-1-1. تشكل الايرادات النفطية نسبة (91%) من اجمالي الايرادات العامة التي تشمل (الايرادات النفطية والثروات المعدنية ، الضرائب على الدخل والثروات ، الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج ، الرسوم ، حصة الموازنة من ارباح القطاع العام ، الايرادات الرأسمالية ، إيرادات اخرى)، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات وحسب التغييرات في الاسواق الخارجية.

3-1-2. تزايد النفقات العامة بمعدلات أكثر من الايرادات حيث بلغت نسبة زيادة النفقات الجارية (82%) بين سنة 2004 وسنة 2013 ، مما يعني أنجاه الحكومة نحو تبذير.

3-1-3. أجمالي مديونية العراق التي بلغت (44,638) مليون دولار منذ فترة ما قبل 2003 الى سنة 2015 ، الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015 الذي بلغ (164,641) مليون دولار بالأسعار الجارية ، لتكون نسبة هذا المؤشر (27%) ، وهي نسبة جيدة.

3-1-4. إن عجز الدول المقترضة عن سداد ديونها يدفعها للمزيد من الاقتراض أو لاعادة جدولة ديونها السابقة ، وضمن شروط تمس في أغلب الاحيان بسيادة هذه الدول ، ناهيك عن تعميق أزمة المديونية .

3-1-5. لا يترتب على الاقتراض الخارجي أي مشكلة عند السداد اذا ماتم استخدام القروض الخارجية في تمويل مشروعات يزيد عائدها على تكلفة الاقتراض ، ولكن المشكلة تحدث غالباً عند حدوث العكس ، أي عندما لا يترتب على ذلك الاقتراض زيادة في الانتاج القومي من السلع والخدمات أو توفير بدائل للواردات.

3-1-6. واذا ما اخذنا اجمالي مديونية العراق التي بلغت (44,638) مليون دولار منذ فترة ما قبل 2003 الى سنة 2015 ، الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015 الذي بلغ (164,641) مليون دولار بالأسعار الجارية ، لتكون نسبة هذا المؤشر (27%) ، أن هذا الدين المتراكم من جراء الحروب والأزمات وما تحمله من فوائد خدمة الدين مع الاقساط الدين هي الاقل مما يعني قوة الاقتصاد على تحمل اعباء هذه الديون ، ولكنها تشكل عبء على كاهل الاقتصاد من خلال سداد هذه الديون ، والتي لو استغللت في بناء البنية التحتية لكان لها دور كبير في النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢-٣. التوصيات

- ٣-٢-١. ضرورة ايجاد البدائل لتعظيم ايرادات الدولة وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية من اجل التنمية المستدامة .
- ٢-٢-٣. إنشاء صندوق السيادي الغاطس وضمانات الدفع الاجل التي تعد وسيلة تُمكن الدول بموجبها وضع جانب من المال وتجميعه بمرور الوقت لإطفاء ديونها.
- ٣-٢-٣. ترشيح الادارات الحكومية وإتباع المركزية الادارية لبعض الوزارات الحكومية وخاصة الوزارات السيادية من اجل تخطيط وتنفيذ ورقابة المباشرة على نفقات والموارد الدولة .
- ٣-٢-٤. اعتماد اساليب حديثة في تخطيط الموازنة العامة للدولة بعد ان ثبت اسلوب التقليدي (موازنة البنود) فشله .
- ٣-٢-٥. توجيه الاقتراض الى مجالات الاستثمارية من اجل تحريك عجلة الاقتصاد العراقي وتقليل البطالة وتحسين البنية التحتية للدولة .
- ٣-٢-٦. ضرورة اعداد دراسات جدوى اقتصادية عند شروع للحصول على القروض الخارجية من اجل تحقيق الاهداف المرجوة من القرض وتقليل تأثير السليبي على الموازنة الاتحادية.

المصادر

اولاً. القران الكريم.

ثانياً. القوانين.

١. قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤.

ثالثاً. الكتب

١. خصاونه ، محمد خصاونة (المالية العامة النظرية والتطبيق) ، دار المناهج للنشر ، الطبعة الاولى ، الاردن ، ٢٠١٤.
٢. خضير ، خضير حسن خضير (أزمة الديون الخارجية في الدول العربية) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، ، الامارات ، ٢٠٠١.
٣. العبيدي ، سعيد علي محمد العبيدي (اقتصاديات المالية العامة) ، دار دجلة للنشر، الطبعة الاولى ، ، الاردن ، ٢٠١١.
٤. مراد، محمد حلمي مراد (مالية الدولة) ، الطبعة الاولى ، ، القاهرة، ١٩٥٩ .
٥. مشكور ، سعود جايد مشكور ، قاسم محمد عبد الله البعاج ، نجم عبد عليوي الكرعوي ، معين كاظم عبد الله حسين (المحاسبة الحكومية تطبيقاتها المركزية واللامركزية في العراق) ، دار نيبور ، الطبعة الاولى ، ، العراق ، ٢٠١٤ .

رابعاً. الرسائل والاطاريح

١. محمد، اسامة محمد ابراهيم محمد (صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل) رسالة دبلوم الدراسات الضريبية ، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ٢٠٠٥.
٢. ابو مصطفى ، محمد مصطفى أبو مصطفى (دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية) ، رسالي ماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية – غزة ٢٠٠٩.

خامساً. الدوريات واللقاءات

١. صندوق النقد الدولي ، (دليل إحصاءات الدين الخارجي) ، الطبعة العربية ، واشنطن ، ٢٠١٤ .
٢. سالم ، سالم عبد الحسين سالم (عجز الموازنة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢ (مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ع ٦٨ ، المجلد ١٨ .
٣. فرحان ، سعد عبد الكريم حماد فرحان (تحليل العلاقة للاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، ع ١٠ ، المجلد ٥ ، ٢٠١٣ .
٤. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٥ .
٥. د. طالب عبد صالح ، جامعة النهريين ، كلية اقتصاديات الاعمال ، ٢٥/١٠/٢٠١٦ .

Internt

1. www.cbi.iq.com.



ملحق رقم (١)



صحيفة وقائع صندوق النقد الدولي

الإقراض من صندوق النقد الدولي

IMF Lending

من سرييات الصندوق الألمانية منح الرئيس لبيانه الأعضاء التي تزججه مازن متزعتها مشكلات ترموية فعية كو محتلة، وتسامم هذه المساعدات المالية في دعم جهون الأعضاه لإعاده إياه احتياطيتها الورية، وتبنت أسعار عملاتها المحلية، والامتددر في تنطية متفرعات الامتددر، وامتداده الأرمذاع المرموية لاحتجج السمر الاقتصادي الذي، مع اتباع سياسات لمعالجة المشكلات التي أفضت في الأمسلسل إلى الوضع السقم، وخطى عكس بزوك السبية، لا يسم للصندوق قرضها لسوزن مشرعات محتلة.

متى يمكن أن يقترض البنك العضو من الصندوق؟

يجوز للبنك العضو أن يطلب من الصندوق مساعدة مالية إذا كان يواجه احتياجاً فورياً أو محتلاً في ميزن المتفرعات - أي إذا كان ينتصه أو قد ينتصه التمزول الكافي بشرط متفرعة لمعاد متفرعاته الترموية الصافية (كإلزامات وإستردات التمزول الخارجي) مع الاحتفاظ بتر كاف من الأرمذاع الاحتياطية للمستقبل، وتوقع موزر: الصندوق دائماً وقائياً يعمل على تيسير سياسات التصحيح والإصلاحات التي يتعين على البنك العضو تنفيذها لمعالجة المشكلة التي تزججه ميزن متفرعاته ويساعد على استعادة الأرمذاع المرموية لتحقيق نمو اقتصادي قوي.

قروض الصندوق وطايعها المتغير

تميزت قروض الصندوق بدرجة عالية من التلقب عبر مختلف الفترات الزمنية. قد حدثت زيادات حادة في قروض الصندوق عقب صدمة اللظ في السبعينات أزرمه التي في الثمانينات، وشهدت التصمبات طمرك أخرى في العلب على موزر الصندوق إثر بدء عملية التحول في أوروبا الوسطى والشرقية والأرمذاع التي لحقت بالقصادات الأسمرك الصاعدة، وظل الطلب على هذه الموزر مرتفعاً بسبب الأرمذاع العممية التي تعرضت لها أرمركا اللاتينية وترجما في أرمرك الأرمينات، ومنذ أواخر عام ٢٠٠٨، عاد صندوق الإقراض إلى الإرمذاع من جند عقب وقوع الأزمة المالية العالمية.

عملية الإقراض في الصندوق

يوزر صندوق اللند الترموي موزر: يطلب من اللندان الأعضاه ويتم ذلك في العاده بمتنقى اتفاق الإقراض قد ينص، حسب أداء الإقراض المستخممة، على سياسات وتدابير اقتصادية محددة يوافق البنك المعني على تنفيذها لحل مشكلة ميزن المتفرعات، ويؤتي البنك العضو بالتشاور مع الصندوق لتحديد برنامج الوسوسة الاقتصادية التي يركز عليه الاتفاق، ثم يُقرض في معظم الحالات على المجلس التنفيذي ضمن "خطاب نزياء"، كما توضح تفاصيله باستفاضة في "مذكر" التناهم الماخطة، وبعد موقفة المجلس التنفيذي على الاتفاق، تُصرف موزر: الصندوق المطررة وتكون متنقة في العاده

على أقطار مرموية تتزقق مع التقم في خطرات تنفيذ البرنامج، غير أن بعض الاتفاقات تتجج للندان التي تمتدق أداء بالغ القوة الاستداده من موزر: الصندوق متعماً مرة واحدة، ومن ثم لا تخضع لتقاهمات صرحة بشأن السياسات.

أدوات الإقراض من الصندوق

تم تصميم الأرمذاع المحتللة التي يستخدمها الصندوق في الإقراض بحيث تتلامح مع مختلف أنواع الاحتياجيات التي يتعرض لها ميزن المتفرعات (سواء كانت فعلية أم مرموية أم احتطالية، وسواء كانت قصير الأجل أم متوسطة الأجل)، بالإضافة إلى الظروف التي تمر بها اللندان الأعضاه على اختلافها، فبان الدخل المنخفض يمكنها الإقراض بشرط ميسر عن طريق التسهيلات المتاحة في ظل 'الصندوق الاتقناني للتمو رلحد من القتر' (PRGT)؛ راجع دعم صندوق اللند الترموي للندان المنخفضة) واتقاع القروض بشرط ميسر بولاد صغرولة حتى نهاية عام ٢٠١٦.

الإقراض بشروط غير ميسر

الأرمذاع التي يستخدمها الصندوق في تكبير القروض بشروط عادية هي 'اتفاقات الاستدعاد الاتقناني' (Stand-By Arrangements - "SBA") و 'خط الاتقن المن' ("FCL" - Flexible Credit Line)، و'خط الوافية راسموية' ("PLL" - Precautionary and Liquidity Line) و 'أداة التمزول السريع' - 'تسهيل الصندوق الممند' - 'خط الوافية راسموية' (EFF)، بالإضافة إلى مساعدات الطارئ عن طريق 'أداة التمزول السريع' - 'تسهيل الصندوق الممند' - 'خط الوافية راسموية' ("RFI") لمساعدة اللندان الأعضاه التي تزججه موزن متفرعاتها احتياجيات عاجلة، وتضع جميع تسهيلات الصندوق لتتجارح حدوما مرموية، ويتحدد معدل الرسم حسب سعر الفائدة على حدوق المسحب الخاصة الذي يراجم أسبوعياً لمرماعة لسعر الفائدة السداد في السوق، والمعروف باسم 'معدل الرسم'، بينما يحصل رسم إضافي على القروض الكبيرة (التي تتجارح حدوما مرموية)، ويتحدد معدل الرسم حسب سعر الفائدة على حدوق المسحب الخاصة الذي يراجم أسبوعياً لمرماعة التمزول في أسمار الفائدة قصير الأجل في أسواق اللند الترموية الكبرى، ويخط الحد الأقصى لمبلغ القرض الذي يجوز للبنك العضو الحصول عليه من الصندوق - المعروف باسم 'حدود الاستداده من الموزر' - حسب نوع القرض المطلوب، وإن كان يُصنّف في المعتاد على أساس أحد مضاعفات حصص التمزول البنك المعني في عضوية الصندوق، علماً بأنه يجوز منح قروض تفرق هذا الحد في الظروف الاستثنائية، أما 'اتفاق الاستدعاد الاتقناني'، و'خط الاتقن المن'، وتسهيل الصندوق الممند' فلا يشترط فيهم حد أقصى محدد مثلاً.

الإقراض بشروط ميسر

اتفاقات الاستدعاد الاتقناني (SBA): اتفاقات الاستدعاد الاتقناني هي الأداة التي يستخدمها الصندوق منذ أنشئت لتكبير معظم المساعدات التي تتاح للندان الأعضاه بأسعار السوق، وهي مصممة بحيث تساعد اللندان على معالجة المشكلات الترموية التي تزججه ميزن المتفرعات على المدى القصير، وتوضع أهداف البرنامج ذات الصلة بحيث تتعالج هذه المشكلات، كما تكون عمليات صرف الموزر: البنك العضو مشروطة بتحقيق هذه الأهداف ('الشرعية')، وعادة ما تتزارج مدة هذه الاتفاقات بين ١٢ و ٢٤ شهراً، على أن يتم السداد في غضون ٣٠٢٥ - ٥ سنوات بعد الحصول على القرض، ويجوز عقد اتفاقات الاستدعاد الاتقناني على أساس وقائي - حيث يُضلل البنك العضو عدم المسحب من الموزر: البنك الذي تمت الموافقة عليها وإنما يحتفظ ببعه في المسحب إذا ما تدهورت الأوضاع، وتسمح هذه الاتفاقات بدرجة من المرموية في تحديد مرمرك الصرف، مع إمكانية تركيز صرف القروض في البداية حسب متنقى الحال.

-٣-

خط الائتمان المرين (FCL): يختص 'خط الائتمان المرين' بالبلدان التي تتفتح بمستوى بالغ القوة من الأساليب والسياسات الاقتصادية لإيلاء السائق في مجال تثقيف الميسرات. يوافق الصنوبر، بناء على طلب البنك العضو، على اتفاقات استخدام خط الائتمان المرين إذا كانت البلدان المعنية قد استوفت معايير الأهلية المحددة مسبقاً، وتبلغ مدة الاستفادة من هذا التمويل إما عاماً واحداً أو عامين، مع إجراء مراجعة دورية بعد عام واحد للتأكد من أن شروط الأهلية لا تزال مستوفاة، وتتكرر المراجعة التي تتاح من خلال هذا الخط حسب كل حالة على حدة، ولا تخضع لحدود الاستفادة الاعتيادية، كما أنها تُصوّف في فقرة واحدة وليس على أساس مرحلي. وعلى عكس اتفاقات الاستفادة الائتماني، لا يشترط الحصول على موافقة هذا التمويل لتتخذ تاهاتك معينة بشأن السياسات الاقتصادية، لأن البلدان المستوفية لشروط الاستفادة منه تكون قد أثبتت قدرتها على تحقيق سجل أداء موثوق في تثقيف ميسرات ملائمة للاقتصاد الكلي. وهناك مبررة في اختيار السحب من خط الائتمان وقت صدور الموافقة أو اعتبار تركيا وإثيوبيا، وتتطابق شروط السداد في حالة خط الائتمان المرين مع الشروط المقررة في اتفاقات الاستفادة الائتماني.

خط الوافية والسوية (PLL): يتاح 'خط الوافية والسوية' للبلدان التي تتميز بأساليب وسياسات اقتصادية سوية، مع سجل أداء سابق فيما يتعلق بتتخذ هذه الميسرات، وقد توجّه البلدان المستوفية لشروط الاستفادة من 'خط الوافية والسوية' مواطن خطر متوسطة وقد لا تستوفي معايير التأمّل للاستفادة منه، لكنها لا تتطلب تعديلات كبير في سياساتها الاقتصادية مقارنة بما تتطلبه اتفاقات الاستفادة الائتماني. ويجمع 'خط الوافية والسوية' بين معايير الأهلية (على غرار خط الائتمان المرين ولكن بحدود أدنى) والشروط المركز التي تهدف إلى معالجة ما يتم تحديده من مواطن ضعف متبينة. وتبلغ مدة الاستفادة من هذا الخط إما سنة أشهر أو فتر تتراوح بين عام وعاشر، وتخضع اتفاقات خط الوافية والسوية التي تتراوح منها بين عام وعاشر لمراجعات نصف سنوية. وفي الظروف العادية، ينبغي ألا تتجاوز الموزان المتاحة لاستخدام البنك العضو ١٢٥% من قيمة حصته في حالة السنة أشهر، لكن هذا الحد يمكن تجاوز ليصل إلى ٢٥٠% من قيمة الحصص في الظروف الاستثنائية إذا كانت الصدمات الخارجية بما فيها الزيادة الضخمة الإيجابية أو السلبية، هي السبب وراء احتياج العضو إلى تمويل ميزن المتفرقات. أما في حالة اتفاقات 'خط الوافية والسوية' التي تعطي عملاً أو عامين، فينبغ الحد الأقصى للمواز التي تتاح سنياً للحد العضو ٢٥٠% من قيمة حصته، على أن تخضع كل الاتفاقات من هذا النوع لحد أقصى تركيزي قدره ٥٠٠% من قيمة الحصص. وهناك مبررة في السحب من خط الائتمان أو التعامل معه على أساس وقائي، كما يتم السداد بشروط تماثل المعمول بها في حالة اتفاقات الاستفادة الائتماني.

تسهيل الائتماني الممتد (EFF): يساعد هذا التمويل التصريحي البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات متوسطة الأجل وطويلة الأجل التي يتعرض لها ميزن المتفرقات وتعكس تقديرات كبير تتطلب إصلاحات اقتصادية أساسية. وقد زادت استخدامه زيادة كبير في فتر الأزمة الأخير، مما يعكس الطابع اليكبي الذي تنسب به مشكلات ميزن المتفرقات لدى بعض البلدان. وعادة ما تكون الاتفاقات التي تُعقد في ظل تسهيل الصندوق الممتد أطول أجلاً من الاتفاقات الائتماني، حيث لا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات عند الموافقة في الأحوال العادية. غير أنه يمكن الموافقة أيضاً على مدة قصوى تصل إلى ٤ سنوات، استفاداً إلى وجود احتياج لتمويل ميزن المتفرقات بتجاوز مدة الثلاث سنوات، والطابع المطول للتمويل المطلوب حتى يعود الاستقرار الاقتصادي الكلي، ووجود ضمانات كافية حول قدر العضو واستعداده لتتخذ إصلاحات هيكلية عميقة ومستمر. ويستحق مداد المسحوبات في غضون ٤:٥ - ١٠ سنوات من تاريخ الصرف.

-٤-

أداة التمويل السريع (RFI): جاءت أداة التمويل السريع لتحل محل سياسات المساعدة في حالات الطوارئ لتوسيع نطاق تطبيقاتها. وتتم الأداة مساعدات مالية سريعة بشروط محددة لكل البلدان الأعضاء التي تراجعه موزن متفرقاتها احتياجات تمويلية عاجلة، وتخضع الموزان المتاحة من خلال أداة التمويل السريع لحد أقصى سنوي قدره ٣٧,٥% من قيمة حصص البنك المعطي، بحد أقصى تركيزي قدره ٧٥% من قيمة الحصص.

الإفراض بشروط ميسر

تم في ٢٠١٠ إصلاح تسهيلات الإفراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل بدعم من الصندوق الائتماني للمر والحد من الفقر (PRGT - Poverty Reduction and Growth Trust) ثم خضعت لعمليات تنقيح في ٢٠١٣ في إطار جهود أوسع نطاقاً لاجل الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق أكثر مبررة وملائمة لمختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل (وحتى ٢٠١٥، تم توسيع نطاق المعايير وحرر الاستفادة الموضوعة لتسهيلات الميسر بنية الحفاظ على مستوياتها بالتزامن مع تزايد الإنتاج والتفتحات الرأسمالية. وهكذا أصبحت شروط التمويل أكثر يسر، وتتم مراجعة أسعار الفائدة من كل عامين (وهي تبلغ حالياً صفر % حتى نهاية عام ٢٠١٦). وتتم جميع التسهيلات التمويلية البرمج التي تتبناها البلدان المعنية بنية الوصول إلى مركز اقتصادي كفي قابل للاستمرار بما يتوافق مع تحقيق النمو والحد من الفقر على أساس قوي وإثبات. ويجوز أن تتخذ البلدان ذات الوضع الأفضل المؤهلة للاستفادة من الصندوق الائتماني للمر والحد من الفقر دعماً مالياً مخططاً بمرج الموزان التي تكم بشروط ميسر مع الموزان ذات الشروط العادية.

التسهيل الائتماني الممتد ("ECF" - Extended Credit Facility) هو أداة الصندوق الأساسية لتقديم الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل التي تراجعه موزان متفرقاتها احتياجات تمويلية لفترة مطولة. ويتم التمويل في ظل هذا التمويل بدون فوائد في الوقت الزمن، مع فتر سماح مدتها ٥,٥ سنة لأجل استحقاق نهائي مدته عشر سنوات.

تسهيل الاستفادة الائتماني ("SCF" - Standby Credit Facility) يتيح مساعدات مالية للبلدان منخفضة الدخل التي تراجعه موزان متفرقاتها احتياجات تمويلية احتمالية أو قصير الأجل. ويمكن استخدام هذا التمويل في مجموعة كبير من الظروف المتوقعة، بما في ذلك الاستفادة على أساس وقائي، ويتم التمويل في ظل هذا التمويل بدون فوائد في الوقت الزمن، مع فتر سماح مدتها ٤ سنوات لأجل استحقاق نهائي مدته ٨ سنوات.

التسهيل الائتماني السريع ("RCF" - Rapid Credit Facility) يتيح مساعدات مالية سريعة بشروط محددة للبلدان منخفضة الدخل التي تراجعه موزان متفرقاتها احتياجات عاجلة. ويأتي هذا التمويل في خطوة لتبسيط المساعدات العاجلة التي يقدمها الصندوق، ويمكن استخدامه بمرنة في مجموعة كبير من الظروف. ويتم التمويل في ظل هذا التمويل بدون فوائد في الوقت الزمن، مع فتر سماح مدتها ٥,٥ سنة لأجل استحقاق نهائي مدته ١٠ سنوات.

رابط مفيدة
أشعة الصندوق المالية
موزن الصندوق المالية
بيانات الأعضاء المالية

ملحق رقم (٢)

البيانات - الجداول المركزية للإحصاءات / العراق

٤

جدول (١)		معدل التغير السنوي %		المؤشرات	
Indicators	Annual change rate %	2015	2014	2015	2014
GDP at basic current prices (Billion ID)	-26.0	191715.8	258900.6	النتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية (مليار دينار)	
GDP per capita at current prices (000 ID)	-27.8	5190.8	7190.8	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية (ألف دينار)	
GDP at basic current prices (Billion US \$)	-25.9	164.4	222.0	النتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية (مليار دولار)	
GDP per capita at current prices (000 US \$)	-29.0	4.4	6.2	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية (ألف دولار)	
GDP at constant prices(2007=100) (Billion ID)	-2.4	169630.9	173872.7	النتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2007) (مليار دينار)	